أثر النحو الكوفيّ في (الأسماء المرفوعة) كتاب البيان للشريف عمر الكوفي (ت 539ه)

إيناس صباح عبد الله
أ.د. عدوية عبد الجبار الشرع
جامعة بابل – كلية الآداب

ملخص البحث

إنَّ اللغة العربية بكلِّ مظاهرها ودقائقها وبلاغتها وفصاحتها يعرفها كلّ من نطق بها، فالعربيّ نطق على سجيته وفطرته، وكان نطقه فصيحًا دقيقًا؛ لأنَّه يعرف مواضع كلامه وفهم علّله، وممَّا زاد حرصه على لغته أنَّها كانت وعاءً لنطق مقدس عظيم، ألا وهو القرآن الكريم؛ لذا اهتمَّ العلماء باللغة العربية اهتمامًا كبيرًا لدرجة أنَّهم كانوا يتدارسون كلّ صغيرة وكبيرة فيها، فتارة يتفقون ويختلفون تارة أخرى في مسائلها العديد؛ لذا سنتناول في بحثنا هذا آراء الكوفيين في الأسماء المرفوعة التي وردت في كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي.

الكلمات المفتاحية :النحو– الكوفي – البيان – الشريف - اللمع.

The impact of the Kufic grammar in (the raised names) the statement book by Sharif Omar Al-Kufi (d. 539 AH)

Enas Sabah Abdullah

Prof. Dr. Adawiya Abdul-Jabbar Al-Shara

University of Babylon -College of Literature

Abstract

The Arabic language، with all its manifestations، subtleties، eloquence، and eloquence، is known to everyone who pronounces it. Because he knows the places of his words and understands his causes، and what increased his keenness on his language was that it was a vessel for great sacred utterance، which is the Noble Qur'an. Therefore، the scholars paid great attention to the Arabic language، to the extent that they used to study every small and large thing in it، at times they agreed and at other times they differed on its many issues. Therefore، in our research، we will discuss the opinions of the Kufans regarding the raised names that were mentioned in the book Al-Bayan fi Sharh Al-Lama' by Al-Sharif Omar bin Ibrahim Al-Kufi.

key words : Grammar - Kufic - Statement - Sharif - Luminous.

مُقدِّمَة:-

الكلام هو اللفظ الذي يتكون من (اسم، وفعل، وحرف)[1]، وقسم علماء العربية الكلام على ثلاثة أقسام، إذ ذكر سيبويه (ت:180ه) في باب (علم ما الكلم من العربية): (فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل)[2]، أما ابن جني(ت:392ه) فجاء بمعرض حديثه عن الكلام، بقوله: ((الكلام: كلّه ثلاثة أشياء : اسم و فعل و حرف جاء لمعنى الكلام مصْدَرٌ لـ (كَلَّمْتُ)، نَقولُ: كَلَّمْتُهُ تَكليما وكلامًا، كَما تقولُ : سَلَّمتُ عليه تسليماً وسلاماً))[3].

الكلام عند النحويين يجب أنْ يكون مفيداً، فإذا تعرّي منه الفائدة لم يكن عندهم كلامًا؛ وذهب أبو علي الفارسي (ت:377ه) الى ((أن الكلام هو كل جملة مفيدة مستغنية عن غيرها في الإفادة))[4].

أما الكوفيون فتنوعت عباراتهم في تعريفهم للاسم، فالاسم عند معاذ الهراء(ت:187ه)(مالا يدل على زمان)[5]، وأما عند الكسائي (ت:189ه) فهو ما وصف[6]، وقد ورد الاسم عند الفراء(ت:207ه) بأنَّه ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف[7]، وعند الكوفيين ((الاسم اسمان، اسم ظاهر واسم مكنى))[8].

إلَّا أنَّ الشريف عمر الكوفي ذهب في اشتقاق الاسم أنَّه من السمو، والسمو هو الارتفاع، أو العلو، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى إذ ليس في حدَّه ما يدل على ذلك[9].

أما البصريون، فذهب سيبويه الى حد الاسم، بقوله : ((الاسم نَحْوُ رَجُلٍ وفرسٍ))[10]، وزاد على ذلك الاخفش (ت:215ه) فقال: (الاسم : ما جاز لك أنْ تدخله حرف الجر، أو تجعله فاعلاً أو مفعولاً)[11]، ومثله فقال نحو : زَيْد، وحائط، وحمار[12].

وذكر أبو علي الفارسي في كتابه المعروف بـ(الإيضاح) : الاسم ما جاز الاختيار عنه، وقال: ((ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ولحاقُ التنوين له، كقولنا: الفَرَسُ، الغُلامُ، وفرس، وغُلامٌ))[13]

وحد الاسم، ابن الشجري، فقال: ((الاسم ما استحقَ أنْ يكون معرباً من أول وضعه))[14].

وأما محمد بن السراي فإنَّه قال: ((الاسم ما دلَّ على معنى عار من الدلالة على الزمان))[15]، وقال أبو عباس المبرد(ت:286ه) ((الاسم ما دل على مسمى تحته))[16].

المسألة الأولى: عامل رفع المبتدأ

المبتدأ: هو الاسم الذي تبدأ به الجملة الاسمّية ويقع في أوّل الجملة لكي تحكم أو نخبر عنه، فالمبتدأ مسند إليه أو محكوم عليه، ويأتي المبتدأ اسمًا صريحًا واسمًا مضمرًا ومصدرًا مؤوّلاً، أما الخبر فهو الجزء المكمّل للفائدة وهو الحكم الذّي يطلق المبتدأ أو الخبر الذي نخبر عنه عن المبتدأ، والخبر مسند أو محكوم به، ويأتي الخبر مفردًا وجملة وشبه جملة[17]، إلَّا أنَّه تعددت آراء النحاة الكوفيين والبصريين في عامل المبتدأ و الخبر[18].

قال ابن جني : ((اعلم أنَّ المبتدأ : كل اسم ابتدأتهُ، وعريتَهُ من العوامل اللَّفظيَّة، وعرَّضتَهُ لها، وجعلْتَهُ أولاً لثان يكون الثَّانِي خَبرًا عَن الأول وَمُسْندًا إليْهِ، وَهُوَ مَرْفُوع بِالابْتِدَاء، وَمَا بعدهمَا خبر عَنْهُمَا))[19]، إذ إنَّ الشريف عمر عدَّها مسألة خلافية بين النحاة البصريين والكوفيين[20].

إذ قال : ((عند الكوفيين أنَّ المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ أو يسمونها المترافعين))[21]، إذ إنَّ سيبويه وجمهور البصريين ذهب الى أنَّه عامل الرفع في المبتدأ مرفوع بالابتداء[22].

أمَّا عند الكوفيين فالخبر هو الذي يرفع المبتدأ والمبتدأ يرفع الخبر ويسمونهما المترافعان[23]، احتج الكوفيون بأن قالوا: ((إنَّما قلنا إنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنَّا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ ولا ينفك أحداهما من صاحبه، ولا يتم الكلام إلَّا بهما، ألا ترى انك إذا قلت (زيد أخوك)لا يكون أحدهما كلامًا بانضمام الآخر إليه، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه الاقتضاء واحد عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه))[24].

وأكد ابن السراج قائلاً : ((فالمبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما))[25]، أمَّا الجرمي، والسيرافي[26]، فذهبوا الى رافع المبتدأ وهو تعريته من العوامل اللفظية، ونسب الفراء هذا القول الى الخليل وذكر أبو حيان [27]، أنَّ أصحاب الخليل لا يعرفون هذا القول، وأضاف أبو علي الفارسي إلى أنَّ عامل الابتداء والتعرية عاملاً آخر وهو إسناد الخبر إليه، فهو يقول: ((الابتداء وصف من المبتدأ يرتفع به وصفه المبتدأ أنْ يكون معَّرَى من العوامل الظاهرة ومسندًا إليه شيء، مثال على ذلك(زيدُ منطلق، وعمرُ ذاهبُ، و العِلمُ حسنُ، والجهل قبيح)، فزيدُ ارتفع بالتعرية من العوامل الظاهرة، نحو: إنَّ و كأنَّ وظننت، وبإسناد الانطلاق والذهاب ونحوها إليه))[28].

وأورد أبو بركات الأنباري قولاً آخر لبعض البصريين إلى ((أنَّه يرتفع بما في نفس من معنى الإخبار عنه))[29].

وجاء في شرح الجمل لابن عصفور ((هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديرًا، معرى من العوامل اللفظية لتخبر عنه))[30]، وجاء في شرح الأشموني: ((المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لمستغنى به))[31]

وحدَّه الفاكهي بقوله: ((الاسم المجرد عن عامل لفظي، لفظاً أو حكماً، مخبرًا عنه أو وصفًا رافعًا لما أنفصل وأغنى))[32]. أمَّا ابن السّرّاج فحده بقوله: ((المبتدأ هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أنْ تجعله أولا لثان مبتدئًا به دون الفعل ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه))[33].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالخبر نفسه كما أنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ، فهما يترافعان، أي أنَّ كل واحد منهما يرتفع الآخر، فالمبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ لأنَّ كلا منهما يقضي الآخر[34].

ردّ البصريون على قول الكوفيين في رافع المبتدأ، إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمَّا الخبر ففيه رأيين: الأول: أنَّه يرفع بالابتداء وحده، والآخر: أنَّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا[35].

نلحظ أنَّ الشريف عمر لم يؤيد أو يرجح أي الأقوال، فيراه صحيحًا ولكننا نجده في أغلب المسائل يميل إلى الرأي البصري.

المسألة الثانية: تقديم الخبر على المبتدأ

من المسائل الخلافية التي شاعت بين المذهبين (البصري و الكوفي) إذ لم يقل بها الكوفيون في تقديم خبر المبتدأ عليه، إذ ذكر الشريف عمر الكوفي أنَّه مَنَعَ الكوفيون تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة، بقوله: ((وذهب بعض الناس إلى أنَّ المبتدأ مسند إلى الخبر، كما أنَّ الفعل مسند إلى الفاعل، وإن اختلفا في الحديث عنهما؛ لأنَّ الفعل حديث عن الفاعل، وهو مقدم عليه، والخبر حديث عن المبتدأ وإن تأخر عنه))[36]، ويقصد الشريف عمر(بعض الناس) هم الكوفيون، وقد مضى في كلام سيبويه ما يدلّ على ذلك لأنَّه تارة يجعل المبتدأ هو الذي رفع الخبر، وتارة يقول إنَّ الابتداء رفع الخبر كما رفع المبتدأ[37].

وأشار ابن جني، بقوله: ((وهو كل ما أسندته الى المبتدأ وحدثت به عنه، وذلك على ضربين : مفرد و جملة))[38]، وان المبتدأ سواء تقدم أو تأخر لا يخرج عن كونه مبتدأ، والفاعل إنمَّا يكون فاعلاً متى وقع بعد الفعل فإن تقدم الفاعل على الفعل صار عندهم مبتدأ وخبر، وخرج عن كونه فاعلاً، فصار المبتدأ اعم من الفاعل فلهذه العلَّة وجب أنْ يقدم المبتدأ على الفاعل[39].

ذهب البصريون الى جواز تقديم الخبر على المبتدأ، بمتابعتهم لسيبويه وتأويلهم لموقف الخليل في المنع[40]، أمَّا المبرد وتابعه كل من السيرافي وأبو علي الفارسي وغيرهم[41]، إذ ذكر ابن الوراق الذي قرر أنَّ لا خلاف في ((جواز تقديم الخبر على المبتدأ)) بين نحويين[42]، أمَّا الكوفيون، فمنعوا تقديم الخبر على المبتدأ كما جاء في كتاب الإنصاف ((تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة لأنَّه يؤدّي إلى أنَّ تقدم ضميرَ الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: (قائم زيد) كان في قائم ضمير زيد؟ وكذلك إذا قلت (أبوه قائم زيد) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أنْ لا يجوز تقديمهُ عليه))[43].

أمَّا بالنسبة للكوفيين فقدموا دليلاً عقلياً، بأن الخبر وإنْ كان مقدماً على المبتدأ في اللفظ، إلَّا أنَّه مؤخرًا في التقدير، فإذا كان هناك مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار، ولهذا جاز بالإجماع نحو (ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدُ) لأنَّ (غُلَامَهُ) وان كان متقدم إلَّا أنَّه متأخر تقديراً[44]، وأجمعوا على جواز تقديم خبر (كان) على اسمها، نحو: ((كان قائماً زيدُ))[45]، وإنْ كان قد تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره، إلَّا أنَّه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع من تقديم الضمير، ولهذا لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير[46].

إنّ المتتبع لآراء النحويين البصريين منهم المبرد يرى أنَّ موقفه كان واضحاً في أنَّ الخبر قدم ومعناه التأخير أي نيته يكون فيه متأخر[47] وتابعه في ذلك ابن السراج[48] وعلى هذا النحو نجد أنَّ السيرافي ما جاء به من حجج الكوفيين على عدم جواز ذلك، بقوله: ((وعلى نحو هذا سوى

الكوفيون بين الابتداء والخبر فجعلوا كل واحد منهما رافعاً للآخر، أيهما تقدم رفع الذي بعده، وأيهما تأخر رفع الذي قبله))[49]. وبذلك نفهم أنَّ لا إشكال لدى الكوفيين في ترتيب المبتدأ والخبر طالما أنهما مترافعان فأيهما تقدم رفع الآخر.

أمَّا المتأخرون فنجد لهم رأياً يخالف ما ذهب إليه سيبويه في جواز تقديم الخبر على المبتدأ ولا سيما منهم رأي ابن يعيش وابن مالك وغيرهم[50]، ومنهم من منع تقديم الخبر لكن في بعض المواضع منها إذا كانا معرفتين، أو نكرتين بلا قرينه تبين المخبر عنه عن المخبر، أو يكون الخبر فعلاً[51].

المسألة الثالثة: تقديم الفاعل على فعله :

الفاعل أحد ركني الإسناد في الجملة الفعلية وهو اسم مرفوع حقيقة أو حكمًا، وللفاعل أحكام نصّ عليها النحاة اختلفوا في بعض هذه الأحكام منها وجوب تقديم الفعل عليه[52].

قال ابن جني: ((اعلم أنَّ الفاعل كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه، والواجب وغير الواجب في ذلك سواءٌ، تقول في الواجب (قام زيدٌ). وفي غير الواجب : ما (قام زيدٌ، وهل يقوم زيدُ))[53]

اختلف النحاة في حكم تقديم الفاعل على فعله على رأيين:

الأول: المنع، حيث ذهب سيبويه[54]، والبصريون إلى منع تقديم الفاعل على فعله، نحو: (زيدٌ قامَ) في (قامَ زيدٌ)، ووافقهم أغلب النحاة المتأخرين ومنهم الزمخشري [55]، بقوله في تعريف الفاعل ((ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً))[56]، كما وافقهم ابن يعيش في ذلك [57]،فلا يجوز (زيدٌ قامَ)، ولا يجوز (الزيدان قام)، ولا (زيدٌ غلاماه قام)، على أنْ يكون (زيد) فاعلاً مقدماً [58]، بل يعرب (زيد)، مبتدأ والجملة بعده في محل رفع خبر، والمبتدأ هو كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام، والابتداء لا يكون إلَّا بمبني عليه[59]، وقد منع البصريون تقديم الفاعل في النثر والشعر على السّواء وما ورد ظاهره التقديم فضرورة، وسبب تقديم الفعل أو شبهه على الفاعل هو جهة قيام الفعل أو شبهه به ليخرج منه نائب الفاعل؛ لأنَّ قيام الفعل ليس بنائب الفاعل بل وقوع الفعل عليه [60]، ومع ذلك نجد سيبويه وكثيرًا من جمهور البصريين ممن أتوا بعده رغم رفضهم تقديم الفاعل على الفعل، يجيزون تقديمه على مشتقات الفعل، وإن كان الخليل[61]، قد استنكره ذلك، وهذا ما أشار إليه سيبويه، بقوله: ((وزعم الخليل (رحمه الله) أنَّه يستقبح أنْ يقول: (قائم زيدٌ)، وذاك إذ لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم وتقول: (ضرب زيداً،عمرو)، و(عمرو) على (ضربَ) مرتفع وكان الحدّ أنْ يكون مقدماً، ويكون (زيد) مؤخرًا، وكذلك هنا الحدّ فيه أنْ يكون الابتداء فيه مقدماً))[62].

ووافق ابن يعيش البصريين، بقوله: ((اعلم أنَّ الفاعل في عرف النحويين هو كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت إليه، ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، لذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم وصفه بأنَّه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته))[63]، كما وافق الزمخشري رأي البصريين في كتابه المفصل، بقوله:((والأصل أنْ يلي الفعل؛ لأنَّه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً، ولكنه أجاز تقديم: (ضربَ غلامَهُ زيدٌ) ولم يجز : (ضربَ غلامُهُ زيداً) [64]؛ لأنَّ الضمير لا بدَّ له من عودة على مذكور متقدم، إمَّا لفظاً ومعنى، وإمَّا لفظاً لا معنى، وإمَّا معنى لا لفظاً، وقد جاز في الأول وامتنع في الثاني [65]

وعلّق ابن يعيش في شرحه على المفصل، بقوله : ((اعلم أنَّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أنْ يكون بعد الفاعل؛ لأنَّ وجوده قبل وجود فعله، ولكنّه عرض للفعل إنْ كان عاملاً في الفاعل والمفعول لتعلقهما به واقتضائه إياهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول فقدم الفعل عليهما لذلك، وكان العلم باستحقاق تقدم الفاعل على فعله من حيث هو موجده ثانياً، فأغنى أمن اللبس فيه عن وضع اللفظ عليه، فلذلك قدم الفعل وكان الفاعل لازماً له، يتنزل منزلة الجزء منه بدليل أنَّه لا يستغني عنه، ولا يجوز إخلاء الفعل عن فاعل، ولذلك إذا اتصل به ضميره أسكن آخره نحو (ضربْتُ، وضربْنا، وضربْتُم)، فلا بد من اتصال الفاعل بالفعل واختلاطه به ما فيه مقنع، وإذا كان الفاعل كالجزء من الفعل وجب أنْ يترتب بعده، ولهذا المعنى لا يجوز أنْ يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها)) [66].

ووافق الرضي[67] جمهور البصريين في هذا الجانب فقط؛ أي: عندما يكون الخبر جملة والمبتدأ مفرد، وهذا ما أشار إليه في شرحه على الكافية، بقوله : ((إذا كان الخبر فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ، نحو : (زيدٌ قامَ) فإنه لو قُدِم اشتبه المبتدأ بالفاعل، فإن قيل: فليجز إنْ كان الضمير بارزاً نحو : (الزيدان قاما)، و (الزيدون قاموا)،

قلت يشتبه المبتدأ بالبدل من المضمر، أو بالفاعل على لغة : (يتعاقبون فيكم ملائكة)، أو نقول: منع ذلك حملاً على المفرد))[68].

وابن الحاجب[69] يؤيد البصريين في منعه من تقديم الفاعل على عامله، ولكنه يربط شرط وجوب تأخير الفاعل باتصاله بضمير المفعول، وهذا ما فهمناه من قوله : ((وإذا اتصل به ضمير مفعول أو وقع بعد (إلا) أو معناها أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره))[70]، ويعلّل ذلك، بقوله : ((إذا اتصل بالفاعل ضمير مفعول راجعه إلى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين ومثاله : (ضرب زيداً غلامه)) [71].

كما وافقهم ابن هشام [72]، حيث أثبت رأيه في مؤلفاته فذكر في أوضح المسالك من خلال عرضه لأحكام الفاعل : ((وقوعه بعد المسند، فإن وجد ما ظاهره أنَّه فاعل تقدم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إمَّا مبتدأ، في نحو: (زيدٌ قامَ)، وإما فاعلا محذوف الفعل في نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[73]؛ لأنَّ أداة الشرط مختصة بالجمل)) [74].

كما وافقهم الأشموني[75]، بقوله : ((والأصل في الفاعل أنْ يتصل بالفعل؛ لأنَّه كجزء منه، بدليل أنَّ علامة الرفع تتأخر عنه في الأفعال الخمسة)) [76].

الثاني: الجواز، أجاز الكوفيون[77] تقديم الفاعل على عامله في سعة الكلام، فيجوز عندهم : ((زيدٌ قامَ)،فعلٌ و فاعلٌ ولا يسمّونه مبتدأً وخبرًا له إلَّا ما كان من اسمين أو ما جرى مجراهما))[78]، و(الزيدونَ قامَ)، وقد استدلّ الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه بوروده عن العرب في نحو قول الزَّبَّاءِ[79] :

ما للجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أجندلا يحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

في رواية من روى(مشيُّها) مرفوعاً، قالوا: (ما) اسم استفهام مبتدأ، و(للجمال) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ،(مشي): فاعل تقدم على عامله، وهو(وئيدا) و(مشي) مضاف، والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، و(وئيدا) حال من الجمال، وتقدير الكلام : (شيء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها)[80].

إلَّا أنَّ الشريف عمر لم يؤيد رأي الكوفيين، ووافق البصريين برأيهم في أنَّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، بقوله : ((إنَّ الفاعل إنَّما ارتفع؛ لأنَّه لا بد في الكلام منه، والعامل فيه فعله المقدم عليه. ولا يجوز تقديم الفاعل على فعله وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل، نحو: ضرب عمراً زيد. ويجوز أيضاً تقديم المفعول على الفعل نفسه لما كانت النِّيَّة بذلك التأخير))[81]

واستدلَّ البصريون على أنَّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين[82]: -

الأول: إنَّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها؛ لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

الثاني: إنَّ تقديم الفاعل على فعله يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنَّك إذا قلت: (زيد قام)، وكان تقديم الفاعل جائزًا لم يدر السامع أأردت الابتداء (بزيد)

والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد (قام) المذكور إلى (زيد) على أنَّه فاعل، وتكون (قام) حينئذ خالية من الضمير.

ووافق ابن هشام مذهب البصريين، ولكنَّه يرى أنَّ (مشُّيها) مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر وتقدير الكلام(مشيها يكون وئيداً، أو يوجد وئيداً)[83]، كما فند رأي الكوفيين في كتابه أوضح المسالك، بقوله: ((وعن الكوفي جواز تقديم الفاعل تمسكاً بنحو قول الزَّبَّاء : ما للجمال...، و هو عندنا ضرورة، أو مشيها مبتدأ حذف خبره، أي يظهر وئيداً، كقولهم : (حكمك مسمطًا) أي : (حكمك لك مثبتاً)، قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف))[84].

ووافقهم أبو علي الفارسي في إعراب مشيها (مبتدأ) وليست فاعلاً مقدمًا على عامله، ولكنه رأى أنَّ (وئيداً) حال سدت مسد الخبر.

وأجاب البصريون عن استدلال الكوفيين بالبيت السابق، بأن هذا البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الإعراب، إذ يكون (مشى) مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و(وئيداً) حال من فاعل لفعل محذوف، والتقدير : (مشيهًا يظهر وئيداً)، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملاً لم يصح الاستدلال به. وقد يتقدم الفاعل على عامله في الشعر فتختلف تأويلات النحاة في إعرابه كما في قول الشاعر[85]:

صددت فأطولت الصدودَ وقَلَّمَا وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

قال سيبويه عن تقديم الفاعل على عامله بأنَّه ضرورة [86]، ولكن رفض ابن هشام أنَّ تكون ضرورة وقال: ((وجه الضرورة أنَّ حقها أنْ يليها الفعل صريحاً، والشاعر أولاها فعلاً مقدراً، وأن (وصال) مرتفع بـ(يدوم) محذوفاً مفسّراً بالمذكور)) [87]، ويرى المبرد أنَّ(ما) زائدة، و(وصال) فاعل وليس مبتدأ.
نلحظ من ذلك أنَّ الشريف عمر يوافق البصريين في رأيهم في أنَّه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

المسألة الرابعة: رافع الفاعل في (لغة أكلُوني البراغيث)

هي لغة من لغات العرب التي نزل بها الذكر الكريم، فضلاً عن تعدد اللغات في القرآن الكريم، الذي يعد مظهرًا من مظاهر إعجازه الباهرة، إذ لم ينزل بلغة قوم من العرب، ولم تختصر على قوم من العرب دون غيرهم، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف/2]
كان للنحويين مواقف متباينة من هذه اللغة التي لم يستطيع احدً من إنكارها على اختلاف مذاهبهم وآرائهم، إذ قال سيبويه: ((إن من العرب من يقول ضربوني، وضربباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أنْ يجعلوا للجمع علاقة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة))[88]، أقر سيبويه أنَّها لغة لبعض العرب، ولم ينسب هذه اللغة لقوم بعينهم.
قال ابن جني: ((فإنْ خلا الفعل من الضَّمير لم تأتِ فيه بعلامة تثنية ولا جمع؛ لأنَّه لا ضمير فيه، تقول: قام زيدُ، وقام الزَّيدان، وقام الزَّيدون، كله بلفظ واحد في (قام) فإن كان، فيه ضميرُ جئت بعلامة التَّثنية والجمع، وتقول: الزَّيدان قاما، والزَّيدون قاموا، فالألف في (قاما) علامة التَّثنية والضَّمير، والواو في (قاموا) علامة جمع الضَّمير))[89].
إذ ذكر الشريف عمر: ((ومنهم من قال إنَّه على التقديم والتأخير وتقديره البراغيثُ أكلوني، وأمَّا الآية فإنّها محمولة على ما تقدم))[90]، ويقصد الشريف (من قال) هو الفراء[91]، استدل الفراء، بقوله تعالى: ﴿سَنَدْعُ الزَّبانِيَةَ﴾ [العلق/18] و﴿ وَيَدْعُ ٱلإِنْسانُ﴾ [الإسراء/11]؛ وقال الفراء : ((وقد تسقط العرب(الواو) وهي واو جماع، اكتفى بالضمة قبلها، فقالوا في ضربوا: قد ضرب، وفي قَالُوا: قد قال ذلك، وهي في هوازن وعليا وقيس أنشدني بعضهم:

إذا ما شاء ضروا من أرادوا ولا يألو لهم أحد ضرارا [92]))[93]

حيث علّق الشريف عمر، بقوله: ((إن الفعل إذا تقدم على فاعله وُحدَ ولم تأتِ فيه بعلامة لتثنية ولا جمع، هذه اللُّغةُ العالية الفصيحةُ، من ذلك قوله تعالى : ﴿وقالَ رَجُلان من الذين يخافونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِما﴾[94]))[95]
قال الفراء :((ولما لم يجيز: قاما أخواك ولا قاموا قومك لَمْ يَجز تثنيتهما ولا جَمعها، فإن قلت : أتُجيز تثنيتها في قول من قَالَ: ذهبا أخواك؟ قلت: لا، من قِبل أنَّ الفعل واحد، والألف التي فيها كأنّها تدلّ عَلَى صاحِبي الفعل، والواو في الجمع تدلّ على أصحاب الفعل، فلم يستقيم أنْ يكنى عَن فعل واسم في عقدة، فالفعل واحد أبدًا، لأنَّ الَّذِي فِيهِ عن الزيادات أسماء))[96]، ومنه قوله تعالى﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِير مِّنْهُمْ ﴾[المائدة/71].
وقد ذهب بعض الكوفيين[97]، ومنهم أبو بكر الأنباري[98]، خالف رأي الفراء، قال: ((إن الزيادة التي في الفعل حرف لا محل له من الإعراب، دال على التثنية أو الجمع، وأنها ليست اسمًا، مستندين الى ما وردّ في القران الكريم في قوله تعالى﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء/ 3]، واستدل أيضًا، بقول الشاعر[99]:

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أهلي، فكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

الشاهد (يَلُومُونَنِي أهلي)، حيث وصل (واو) الجماعة بالفعل مع أنَّ الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، نلحظ أنَّ أبا بكر الأنباري ليس متفقًا مع الفراء فيما ذهب إليه، فهذه اللغة كانت منهجًا في طي وأزد[100]، ويقول إنَّ هذه الزيادة التي في الفعل حرف دال على الفاعل بعده لا اسم فاعل وأن الفراء نفسه ذكر أنَّ ((من العرب من يجتزئ بالضمة عن واو الجماعة فيقول في (ضربوا) : قد ضربُ، وفي قالوا، وأشار الفراء إلى هذا الوجه مما يشعر أنَّ العرب اعتبرت الواو حرفًا، فهم يقصرونه إلى الضمة، وعلى هذا فهو علامة، وليس مكنيًا))[101].
قال ابن السراج في لغة (أكلُوني البراغيث))، ((يجعل في الفعل علامة التثنية والجمع ولم يرد الضمير ليدلّ على أنَّ فاعله مثنى أو مجموع كما كانت التاء في (فعلت هذا) فرقًا في فعل المذكر والمؤنث))[102].
أمَّا ابن مالك فقال: ((إذا تقدم الفعل لا يلحق به علامة التثنية ولا الجمع في اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد، والواحدة كلفظة قبلها))[103].
وقد وصفها ابن يعيش أنها: ((لغة فاشيه لبعض العرب في كلامهم وإشعارهم، وعليه قولهم(أكلُوني البراغيث))[104]، ((وأنكر قوم من النحويين هذه اللغة، وتأولوا ما ورد عنها ولا يقبل قولهم في ذلك بل هي

ثابته بنقل الأئمة))[105]،ويقول ابن عقيل في شرحه ((ومذهب طائفة من العرب، وهم بنو الحارث بن كعب، أنَّ الفعل إذا اسند الى ظاهر مثنى أو مجموع، أتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، ثم يصفها في موضع آخر، بقوله: ((وهذه اللغة قليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة (أكلُوني البراغيث))[106].

وجاء في اللمحة أنَّ فعل الفاعل يوحد إنْ كان المفرد أو المثنى أو المجموع، فنقول: (جاء زيد)،(جاء الزيدان)، ولا يقال: (ذهب الزيدان) ولا (ذهبوا القوم) لامتناع عودة الضمير على غير ذي ضمير ولا يقع ذلك إلَّا إذا تأخر الفعل عن الاسم[107].

وقد علّق الزمخشري على قوله تعالى﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ ﴾[المائدة/71]، بقوله: ((وعُمَو وصُمُّوا بالضَّمَّ على تَقْدِيرِ عَمَاهُمَ اللهُ وصَمَّهم أيْ أرماهُمْ بالعمى والصَّمَّ ارْتِفَاعُ كَثيرُ على البَدلَ من المُضْمرِ وجوَّزوا أنْ يَرْتَفِعَ على الْفاعَلِ، والوَاو علامة للجَمْع لا ضمِيرِ على لغة (أكلُوني البراغيث)، ولا يَنْبَغِي ذَلِكَ لِقِلّةِ هذه اللُّغَةِ، وَقيلَ : خَبَرُ مُبْتَدأ مَحْذُوفٍ تقديره هم أي: العَمَى والصَّمُّ مْنهُم، وَقيلَ مبتدأ والجملة قَبلهُ في موضع الْخَبرَ، وضعف بأنَّ الْفعلَ، قد وَقَعَ مَوْقعَهُ، فَلاَ ينوى به التَّأخيرُ، والوَجْهُ هو الإعرابُ الأول وقرأ ابن عَبَّلة : كثيرًا مْنَهُم بالنَّصْب))[108].

وجاء في معاني القران ((فقد يكون رفع الكثير من وجهتين، إحداهما- أنْ تكثر الفعل عليها تريد: عمي وصم وكثرًا فهم، وإن شئت جعلتَ عموا وصموا فعلان للكثير وإن شئت جعلت الكثير مصدرًا، فقلت: أي ذلك كثير منهم وهذا وجه ثالث، ولو نصبت على هذا المعنى كان صوابًا))[109].

وقد رجح صاحب التسهيل لعلوم التنزيل البدلية، بقوله: ((كثير منهم بدل من الضمير من عموا وصموا أو فاعل على لغة (أكلُوني البراغيث) والبديل أرجع وأنصح))[110].

نستنتج مما سبق أنَّ لغة (أكلُوني البراغيث) لغة فصيحة ينقل أئمة اللغة والتفسير، كما أنها لغة لبعض العرب، الذين لا يطعن بفصاحتها، وقد كثر ورودها في أحاديث ومما انتهت إليه هذه الدراسة أنَّ هذا التركيب الخاص الذي خالف قواعد النحو ظاهريًا، هو مستوى من التركيب يحقق مجموعة من الأهداف ويستجلي طاقة اللغة الدلالية في تقديم نصّ متماسك مترابط يشدّ بعضه بعضًا شبكة متنوعة من العلاقات الدلالية يصعب تقديمها في أطار الإسناد الشائع في الجملة الفعلية، يتعلق بدلالة الحدث، وتتوافق معه أو تَتجلي جوانبه.

المسألة الخامسة: إعراب المنادى العلم المفرد

ذهب النحاة الى أنَّ المنادى العلم المعرفة والنكرة المقصودة مبنيان، وأن المضاف والنكرة غير المقصودة معربان واختلفوا في علّة البناء[111].

بيّن الشريف عمر في شرحه بناء وإعراب المنادى العلم المفرد، إذ قال : ((فأمّا الأسماء الأعلام، فنحو : زيد وعمرو، فهي في النّداء مبنيّة على الضّمّ عند البصريّين، ومعربة عند الكوفيّين))[112]،أمَّا البصريون[113] وتابعهم الفراء[114] من الكوفيين، فذهبوا الى: ((إن الأسماء الأعلام في المنادى مبنية على الضّم، ولكن الفراء اختلف عن البصريين في تعليله، فالعلّة عنده أنَّ الأصل، نحو : يا زيد، يا زيداه كالندبة فلّما كثر في كلامهم استغنوا بـ(يا) في أوله عن ألف في أخره ولما حذفوا الألف بنوا آخر الاسم على الضّم تشبيهًا بـ(قبل) و (بعدّ))[115]، أمَّا تعليل البصريين في بنائه، أنها((بُنيت على الضَمّ؛ لأنَّ النصب في نداء النكرات، وفي المضاف أيضاً، والكسر تشبيه بياء المضاف إلى نفسه نحو غلامي وصاحبي، فلم يبق غير الضّم. فإن اعترض مُعْتَرِضٌ على هذا ببنائها على السكون؛ لأنَّه أصل البناء فلا بد من الرّجوع إلى ذكر التمكّن؛ لتَتَمَيَّز هذه الأسماء بالضم عن المبنيات))[116].

وقال ابن السراج: ((أمَّا السبب الذي أَوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير متمكن، ألا ترى أنَّه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات والأسماء إنمَّا جعلت للغيبة، لا تقول قام زيد، وأنت تحذف زيدَا عن نفسه، إنمَّا تقول، قمت يا هذا فلما وقع زيد وما أشبهه بعد(يا) في النداء موقع أنت والكاف وأنتم، وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بُني))[117]، ويقصد ابن السراج من (البُني) بأنَّه ((الحركة في النداء لأنَّ أصل التمكن ففرق بينه وبين الأصل له في التمكن فأمَّا تحريكه بالضم دون غيره فإنهم شبهوه بالغايات نحو قبل وبعد إذا كانت تعرب بما يجب لها من الإعراب)) [118]

فالأصل في يا زيد أنْ تقول: يا ايّاك أو يا أنت؛ لأنَّ المنادى لما كان مخاطبًا كان ينبغي أنْ يستغني عن ذكر اسمه، ويؤتى باسم الخطاب، فيقال : يا إيّاك أو يا أنت فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب، وجب أنْ

يكون مبنيًا كما أنَّ الاسم الخطاب مبني ((ووجه الشبه بينهما في ثلاثة أوجه : هي الخطاب والتعريف والأفراد فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أنْ يكون مبنيًا كما أنْ كاف الخطاب مبنية))[119]

وقال الفارسي شيخ الشريف عمر، بقوله: ((فلما كانت أسماء الخطاب مبنّية صارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنّية))[120]، وما ذكره ابن يعيش((إنها وقعت موقع(التاء) من (أنْتَ) فأشبهت الحرف فبنيت فأمَّا حركتها بالضم، فلأنَّ هذه أسماء متمكنة ومعانيها في نفسها فلما بنيت على أقوى الحركات ليكون عوضًا لها من الإعراب))[121]

وما ذهب إليه البصريون في((بناء أسماء الأعلام ومنها ضمائر المخاطب (إيّاك) يحل محل الاسم المفرد والمركب ويكون مبنيًا من وجهين، أحدهما: أنَّه يخلو، إمَّا أنَّ يبنى على الفتح أو الكسر، أما الضم، بطل أنْ يبنى على الفتح لأنَّه كان يلتبسُ بما لا يتصرف، وبطل أنَّ يبنى على الكسر، لأنَّه يلتبس بالمضاف، وإذا بطل أنْ يبنى على الفتح وأنْ يبنى على الكسر تعين أنْ يبنى على الضم، وأمَّا الوجه الثاني : فانه يبنى على الضم فرقًا بينه وبين المضاف؛ لأنَّه إنْ كان مضافًا كان منصوبًا وبني على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنَّه لا يدخل المضاف))[122].

وقد حمل النحاة ضمير المخاطب المرفوع (أنْتَ) على الضمير المخاطب المنصوب وجعلوه كلا منها في محل نصب وكان الأوْلى أنْ يحمل الضمير على العلم، وأن لا يحمل على الضمير، فيعمل إياك على المضاف؛ لأنَّه ضمير نصب ويحمل الضمير (أنْتَ) على العلم المفرد، لأنَّه ضمير رفع أي على العلم وليس العكس كما في قول الشاعر[123] :

يا مُرَّ يا ابنَ واقع يا أَنتَا أنْتَ الّذي طلّقتَ عامَ جُعْتَا

قاس سيبويه: التحول من البناء الى الإعراب على تحول المبني المضموم الى المعرب إذا أضيف في قبل و بعد، وصرف غير المصروف إذا أضيف؛ لأنَّ الإضافة ترد الأشياء الى أصولها، ذكر كأنهم لما أضافوا ردوه الى الأصل، كقولك:((إن أمسك قد مضى))[124]، مع تنافي العلّتين فالمنادى العلم مفرد لا يقبل الإضافة، وهو معرب قبل النداء أمَّا قبل وبعد فلازمتان للإضافة[125].

قال ابن السراج : ((يا زيد مبني على الضم وليس بمعرب مرفوع قيل: يدلّ على أنَّه غير معرب أنَّ موضعه نصب والدليل على ذلك أنَّ المضاف إذا وقع موقع المفرد نصب، تقول يا عبد اللهِ، وأن الصفة قد تنصب على الموضع، تقول: يا زيدُ الطويلُ فلو كانت الضمة إعرابًا لما جاز أنْ تنصبه إذا أضفناه، ولا أنْ تنصب وصفه))[126].

وما نقله الرضي عن الكسائي أنَّ الاسم المنادى المعرّف المفرد معرب مرفوع بغير التنوين؛ لأنَّ عندهم لا معرب له يصحبه من الرافع ولا ناصب ولا خافض وأنه مفعول في معنى، فلم يجيزُ لئلا يشبه المضاف ولم ينصب لئلا يشبه ما لا ينصرف، لذلك رفعوه بغير التنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق وأمَّا المضاف فنصبوه لأنَّ أكثر مجيئه في الكلام منصوبًا فحملوه على وجه من النصب، لأنَّه أكثر استعمالاً من غيره[127].

ونقل الرضي عن الكسائي قولا آخر: أنَّ ((المنادى المفرد معرفة مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية، ولا يعني أنَّ التجرد فيه عامل الرفع))[128].

وعلّل الكوفيون ذلك، بقولهم : ((قلنا ذلك لأنَّا وجدناه لا مُعْرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض ووجدناه مفعول المعنى، فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف، فرفعناه بغير تنوين ليكون بنيه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فَرْق))[129].

وعلّل الكوفيون ذلك، بقولهم : ((إنمَّا قلنا ذلك لأنَّا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق))[130].

وصفوة القول إنِّ جميع النحاة الكوفيين متفقون على أنَّ المنادى العلم المفرد معرب، عدا الفراء مختلف عنهم وتابع البصريين بالبناء على الضم، ولكن اختلف عنهم في العلّة لأنَّ العلّة، عنده أصل جعلها كالندبة، مثل يا زيد و يا زيداه.

أمَّا الشريف عمر فنجده متابعًا للرأي البصري من خلال عرضه للمسألة وعرضه لرأي شيخه أبي القاسم زيد بن علي، بَيّن رأيه ((فلما كانت أسماء الخطاب مبنية صارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنية))[131]، وأيد بذلك مذهب البصريين.

الخاتمة:

مما تقدَّم ذكره نلحظ أنَّ الكوفيين لم يكونوا على رأي واحدٍ إذ كانوا مختلفين فيما بينهم في الأسماء المرفوعة، وهذا يدلُّ على أنَّ عامل الزمن هو المرتكز الأساسي عندهم، أمَّا موقف الشريف عمر فنجده في أغلب المسائل يتخذ موقفًا محايدًا عن طريق ذكره لآراء الكوفيين بعد آراء البصريين دون أن يردّ على أحدهم أو يرجّح غيره.

الهوامش:

1 - ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: 1/12-13، والجملة العربية في تأليفها وأقسامها: 10
2 - الكتاب: 12/1
3 - اللمع في العربية: 7/1
4 - البيان في شرح اللمع لابن جني: 3
5 - إصلاح الخلل الواقع في الجمل، معاذ الهراء: 11
6 - ينظر: معاني القران للكسائي: 3
7 - ينظر: معاني القران للفراء: 2/1، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل: 11
8 - (مكنى): في إصلاح الكوفيين يقابل المضمر في إصلاح البصريين، والبيان في شرح اللمع: 9/1
9 - ينظر: البيان في شرح اللمع: 7
10 - الكتاب: 2/1
11 - لم اجد رأيه في كتابه، ينظر: رأيه في البيان في شرح اللمع: 9/1، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 83
12 - ينظر: الصحابي في فقه اللغة: 83 وما بعدها
13 - الإيضاح العضدي: 6
14 - الامالي الشجرية: 293/1
15 - الأصول: 38/1
16 - المقتضب، المبرد: 141/1
17 - ينظر: شرح التسهيل: 270/1
18 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(5): 44/1
19 - اللمع في العربية: 25/1، وينظر: البيان في شرح اللمع: 100/1
20 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة(5): 44/1، والتبيين عن مذاهب النحويين: 126-136، وينظر: شرح الكافية للرضي: 87/1
21 - البيان في شرح اللمع: 101/1، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم(5): 44/1
22 - ينظر: الكتاب: 23/1و 87/2 و127، والمقتضب: 126/4
23 - ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/12-13 و59/2، ومجالس ثعلب: 20، والزاهر: 149/1، وإيضاح الوقف والابتداء: 122/1
24 - وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم(5): 38/1
25 - الأصول في النحو: 58/1
26 - ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 176/1، وينظر: المدارس النحوية: 113، وارتشاف الضرب: 1085/3
27 - ينظر: ارتشاف الضرب: 1085/1
28 - الإيضاح: 29/1، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 213/1
29 - أسرار العربية: 55
30 - شرح الجمل: 340/1
31 - شرح الأشموني: 236/1، وينظر شرح عمدة الحافظ: 156
32 - شرح الحدود النحوية: 95
33 - الاصول: 58/1
34 - ينظر: النهاية في شرح الكفاية: 650/3، وينظر: همع الهوامع: 364/1
35 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(5): 44/1، أسرار العربية: 33 -34، والمغني في النحو 151/1
36 - البيان في شرح اللمع: 100/1، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(9): 44/1، والتبيين عند مذاهب النحويين: 126-136، وشرح الكافية للرضي: 87/1
37 - ينظر: الكتاب: 41/1، 202، 262، 278، 292
38 - اللمع في العربية، ابن جني: 80، وينظر: البيان في شرح اللمع: 103
39 - ينظر: البيان في شرح اللمع: 101، وينظر: الحاشية: 19/2
40 - ينظر الكتاب: 127/2

41 - ينظر المقتضب: 102/4، والأصول في النحو: 283/2، وشرح السيرافي: 457/2، والمسائل الحلبيات: 256
42 - ينظر: علل النحو: 266
43 - الإنصاف: 56/1، وينظر: أسرار العربية: 74، وينظر: معاني القران للكسائي: 52، وينظر: المغني: 24/1
44 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(9): 58/1، وأسرار العربية: 74
45 - ينظر: المصدر السابق نفسه
46 - ينظر: المصدر السابق نفسه
47 - ينظر: المقتضب: 202/4
48 - ينظر: الأصول في النحو: 78/1، والحلبيات: 256
49 - شرح السيرافي: 457/2
4- ينظر: شرح المفصل: 235/1، وامالي ابن حاجب: 810/2، وشرح الناظم على الفية ابن مالك: 83
51 - ينظر: توضيح المقاصد: 482/1
52 - ينظر: شرح الجمل: 51/1
53 - اللمع في العربية: 31/1، وينظر: البيان في شرح اللمع: 119
54 -ينظر: الكتاب: 42/1
55 - ينظر: المفصل في صفة الإعراب: 285/1
56 - شرح المفصل: 1/74: ، و ينظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير: 233/1-234
57 - ينظر: شرح المفصل: 74/1
58 - ينظر: شرح ابن عقيل: 422/1
59 - ينظر: الكتاب: 126/2
60 - ينظر: شرح المغني في النحو: 57.
61 - ينظر: الكتاب: 127/2-128
62 - الكتاب: 127/2
63 - شرح المفصل: 1/ 75
64 - المفصل، الزمخشري: 44.
65 - الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب النحوي: 159/1
66 - شرح المفصل: 76/1
67 - ينظر: شرح الرضي: 258/1
68 - شرح الرضي: 258/1
69 - هو عثمان بن عمر بن أبي بكر، له مصنفات منها: الكافية، والشافية، وقد شرحهما الرضي
70 - شرح الرضي على الكافية: 196/1
71 - شرح الرضي على الكافية: 196/1
72 - ينظر: اوضح المسالك الى الفية ابن مالك: 77/2
73 - سورة التوبة، الآية: 6
74 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 77/2
75 - ينظر: الضوء اللامع: 6/5. وشذرات الذهب: 165/8.
76 - شرح الأشموني: 111/1
77 - ينظر: معاني القران للفراء: 169/1، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 81/2
78 - البيان في شرح اللمع: 120
79 - البيت من الرجز، ينظر: أوضح المسالك: 338/1، ينظر: شرح أبيات المغني اللبيب: 216/7، والهمع: 159/1، وينظر الاشموني: 46/2
80 - ينظر: أوضح المسالك الى الفية ابن مالك: 81/2
81 - البيان في شرح اللمع: 120/1
82 - ينظر: أوضح المسالك على الفية ابن مالك: 81/2، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: 465/1
83 - ينظر: مغني اللبيب: 758.
84 - أوضح المسالك: 80/2
85 - البيت للمرار بن سعيد الفقعسي، من الشعراء الأمويين، ينظر: الخزانة: 287/4.
86 - ينظر: الكتاب: 12/1
87 - مغني اللبيب: 404
88 - الكتاب: 40/1
89 - اللمع في العربية: 31/1-32، وينظر: البيان في شرح اللمع: 121/1
90 - البيان في شرح اللمع: 122/1

91 - ينظر: معاني القران لفراء: 198/2، وينظر: معاني القران للاخفش: 262/1، والبيان في شرح اللمع: 122/1
92 - أورده البغدادي في شرح الشواهد المغني: 859/2، وقال: ((هذا البيت مشهور في تصانيف العلماء ولم يذكر أحد منهم قائله))
93 - معاني القران للفراء: 91/1
94 - سورة المائدة/23
95 - البيان في شرح اللمع: 121/1
96 - معاني القران للفراء: 361/1-362 و120/2، 198
97 - ينظر: الإيضاح: 355
98 - المذكر والمؤنث، ابو بكر الأنباري: 365-366
99 - البيت من الرجز للشاعر احيحة ابن الجلاح الاوسي وهو من شواهد شرح أبيات المغني اللبيب: 2082، وشرح الاشمونيك391/1، وينظر: شرح ابن عقيل: 82/2
100 - ينظر: أوضح المسالك: 345/1
101 - معاني القران للفراء: 91/1، وينظر: مجالس ثعلب: 88، والإيضاح الوقف والابتداء: 271/1
102 - الأصول في النحو: 71/1
103 - شرح الكافية الشافية: 580/2
104 - شرح المفصل: 87/3
105 - اللمحة في شرح لمحة: 313/1
106 - شرح ابن عقيل: 82، 85
107 - ينظر: اللمحة في شرح لمحة: 311/1-312
108 - التسهيل لعلوم التنزيل: 239/1
109 - معاني القران للفراء: 316/1
110 - التسهيل لعلوم التنزيل: 239/1
111 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم(45): 323/1
112 - البيان في شرح اللمع: 364
113 - ينظر: الكتاب: 182/2، وينظر: تذكرة النحاة: 681، وينظر: شرح الكافية: 132/1-133
114 - ينظر: معاني القران للفراء: 5/1
115 - الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (45): 323/1
116 - البيان في شرح اللمع: 363/1-364، وينظر: شرح المفصل: 130/1، وشرح الرضي: 133/1، والهمع: 172/1
117 - الأصول في النحو: 333/1
118 - الاصول: 333/3
119 - الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم (45): 264/1-265
120 - البيان في شرح اللمع: 364/1
121 - شرح المفصل: 129/1، والهمع: 172/1، وينظر: البيان في شرح اللمع: 364/1
122 - الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(45): 266/1
123 - البيت من الرجز لسالم بن دارة وهو من شواهد الإنصاف: 265/1، والاشموني: 816، وينظر: أوضح المسالك: 431
124 - الكتاب: 183/2
125 - ينظر: الكتاب: 183/2
126 - الأصول في النحو: 332/1
127 - ينظر: شرح الرضي على الكافية: 349/1، وينظر: السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه: 35/3
128 - شرح الرضي على الكافية: 349/1
129 - الإنصاف في مسائل الخلاف مسالة رقم(45): 264/1
130 - الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(45): 264/1
131 - البيان في شرح اللمع: 364/1.

المصادر:

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ه)، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.
2. أسرار العربية، كمال الدين أبي البركات الأنباري، (ت:577ه) تح: بركات يوسف عبود، دار الأرقم، بيروت- لبنان، ط1، 1420ه- 1999م.
3. إصلاح الخلل الواقع في الجمل: لأبي محمد عبد الله بن محمد السيد البطلوسي(ت:521هـ) تحقيق: د. سعيد عبد الكريم السعودي، دار الطليعة، بيروت، ط1، د.ت

4. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦ه)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت .
5. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦ه)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل بيروت،١٤٠٩ه - ١٩٨٩م.
6. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري(ت: ٥٤٢ه)، تح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، ١٤١٣ه-١٩٩١م
7. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧ه)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط1، ١٤٢٤ه- ٢٠٠٣م.
8. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١ه)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت
9. الإيضاح العضدي لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ) - تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط ١ - مطبعة دار التأليف - القاهرة ١٣٨٩هـ .وزارة الثقافة - دمشق (١٩٧٢م)
10. إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ه)، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٣٩٠ه-١٩٧١م
11. الإيضاح في شرح المفصل: أبي عمرو بن عمر المعروف بابن حاجب (ت:646هـ) تحقيق: د. موسى بناي العليلي، ط1، دار سعد الدين، د.ت
12. البيان في شرح اللمع، الشريف عمر بن ابراهيم الكوفي (ت:539 ه) :تح: الدكتور علاء الدين الحموي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان،ط2002،1م،1423ه
13. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، (ت: ٦١٦ه)، تح: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ط1، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م.
14. تذكرة النحاة: ابو حيان محمد بن يوسف الأندلسي(ت:745هـ) تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، بيروت، ط1، 1986م
15. التسهيل لعلوم التنزيل، للشيخ العلامة المفسر ابي القاسم محمد بن احمد الكلبي(ت:721هـ) تحقيق: د. محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط1(1995م)
16. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي،(ت: ٧٤٩ه)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، ١٤٢٨ه - ٢٠٠٨م.
17. الجملة العربية في تأليفها واقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ، ط2(2007م)
18. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣ه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ١٤١٨ه- ١٩٩٧م.
19. الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ه)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط1، ١٤١٢ه-١٩٩٢م
20. شذرات الذهب، عبد الحي احمد بن محمد العماد العكري الحنبلي (ت:1089هـ)تحقيق: د. محمود الأرناؤوط ، دارابن كثير ، بيروت ،ط1(1986م).
21. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت:٧٦٩ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة ط20، ١٤٠٠ه-١٩٨٠م
22. شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:١٠٩٣ه)، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٣٩٣ - ١٤١٤ه
23. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠ه)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.
24. شرح التسهيل= تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت: ٧٧٨ه)، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ط1، ١٤٢٨ه
25. شرح الجمل لأبي الحسن علي المعروف بابن عصفور(ت: 669هـ) تحقيق: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1(1998م)
26. شرح الحدود النحوية، عبد الله بن احمد الفاكهي(ت:972هـ) تحقيق: د. متولي رمضان احمد، بيروت، ط2(1993م)
27. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد الاستربادي(ت:1088هـ) تحقيق: د. يوسف حسن عمر، الناشر جامعة قار يونس، ليبيا، ط1(1975م).
28. شرح الشواهد المغني في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت: 911هـ) تحقيق: د. محمد محمود، الناشر لجنة التراث العربي ،ط1(1966م)
29. شرح الشواهد المغني في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت: 911هـ) تحقيق: د. محمد محمود، الناشر لجنة التراث العربي ،ط1(1966م)

30. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني(ت:٦٧٢ ه)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، ١٤٠٢ ه - ١٩٨٢م.
31. شرح المفصل في الإعراب الموسوم بالتخمير، قاسم بن الحسين الخوارزمي(ت:617هـ) تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان ، بيروت، ط1(1990م).
32. شرح المفصّل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣ه)، تح: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٢٢ ه - ٢٠٠١م
33. شرح الناظم على ألفية ابن مالك شرح عمدة الحافظ، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين بن مالك (ت: 686هـ) تحقيق: د. محمد باسل ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1(2000م).
34. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (ت: ٣٦٨ه)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، ٢٠٠٨م
35. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥ه)، مطبعة محمد علي بيضون، ط1، ١٤١٨ه-١٩٩٧م.
36. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت902ه)، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.
37. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: ٣٨١ه)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض- السعودية، ط١،١٤٢٠ه-١٩٩٩م
38. الكتاب= (كتاب سيبويه)، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠ه)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
39. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠ه)، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- السعودية، ط1، ١٤٢٤ه-٢٠٠٤م
40. اللمع في العربية، ابو الفتح عثمان ابن جني الموصلي(ت:392ه)، تح: الدكتور فائز فارس، دار الكتب الثقافية الكويت،ط1، 1972م
41. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد من يحيى ثعلب، (ت:291ه) ، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط2، 1950م
42. المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت:١٤٢٦ه)، دار المعارف، د.ت
43. المذكر والمؤنث ، أبو بكر الانباري(ت: 328هـ) تحقيق: د. محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط2(1981م)
44. المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧ه)، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط1، ١٤٠٧ه - ١٩٨٧م
45. المسائل الحلبيات، ابو علي الفارسي(ت: 377هـ) تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر دار القلم للطباعة ، دمشق ، والتوزيع دار المنارة ، بيروت(1987م)
46. معانى القرآن، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخيثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تح:هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر،ط1، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
47. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، (ت:٢٠٧ه)، تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت
48. معاني القرآن، علي بن حمزة الكسائي، (ت:189ه)، أعاد بناءه وقدم له: عيسى شحاته عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، 1998م
49. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١ه)، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، ١٩٨٥م.
50. المغني في النحو، الامام الشيخ تقي الدين بن فلاح اليمني النحوي(ت: 680هـ) تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي ، دار الشؤون الثقافية، ط1(2000م)
51. المفصّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨ه)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت-لبنان، ط1، ١٩٩٣م.
52. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد- بغداد، 1982.
53. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥ه)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت- لبنان، د.ت..

54. النهاية في شرح الكفاية، للعلامة شمس الدين احمد بن الحسين المعروف بابن الخباز(ت: 639هـ) تحقيق: عبد الله عمر الحاج ابراهيم، المملكة العربية السعودية،ط2(1992م).همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ه)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.